



تقرير رصدي حول:

تقييم مدى تنفيذ الإصلاحات وجودتها في القطاع الزراعي مع التركيز على تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي

سلسلة تقارير رقم 334



2026



تقرير رصدي حول:

**تقييم مدى تنفيذ الإصلاحات وجودتها في
القطاع الزراعي مع التركيز على تعزيز الزراعة
المستدامة والأمن الغذائي**



يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر الجزيل من الباحثة رائدة قنديل لإعدادها هذا التقرير، ومن الدكتور عزمي الشعيبي، وفريق العمل في ائتلاف (أمان)؛ لإشرافهم عليه ومراجعته وتحريره.

© جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يُرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2026. عملية الإصلاح للحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة. تقرير رصدي حول تقييم مدى تنفيذ الإصلاحات وجودتها في القطاع الزراعي مع التركيز على تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي. رام الله-فلسطين.

إن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذا التقرير، ولا يتحمل أيّة مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

فهرس المحتويات

4	تمهيد
5	مقدّمة
6	البيئة العامة لتنفيذ المبادرة السادسة "تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي"
7 7 10 12 14	القرارات والتدخلات الحكومية الخاصة بخطة الإصلاح في القطاع الزراعي - زيادة الإنتاج المحلي للسلع الزراعية الاستراتيجية وتعزيز الأمن الغذائي - تطوير أنظمة الري المستدامة - استعادة البيئة الزراعية ومكافحة التصحر - الاستجابة العاجلة لضمان استمرارية الأنشطة الزراعية
16	آليات إدارة بنود خطة الإصلاح وتمويلها في القطاع الزراعي
17	الاستخلاصات
19	التوصيات
20	المراجع

يأتي هذا التقرير ضمن جهود الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) في دعم مسار الإصلاح ومكافحة الفساد، وبشكل خاص المساهمة في تعزيز أجندة الإصلاح الحكومي من خلال المساهمة في تطوير السياسات العامة، وتقديم توصيات عملية لتحسين إدارة وتنفيذ برنامج الإصلاح.

وهذا التقرير جزء من تدخلات مشروع «تعزيز المساءلة المجتمعية لدى فاعلي المجتمع المدني»، الذي يهدف إلى معالجة الفجوات الجوهرية في مساءلة القطاع العام وتعزيز مشاركة المواطنين في الحوكمة، من خلال تمكين منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والفئات المهمشة من الانخراط الفاعل في عمليات الرصد والمناصرة، بما يساهم في تحسين جودة السياسات العامة، وتعزيز شفافيتها واستجابتها لاحتياجات المواطنين.

يهدف هذا التقرير إلى تقييم مستوى التقدم المحرز في إصلاح القطاع الزراعي، وتحليل فعالية الإصلاحات التي جرى تنفيذها، بالتركيز على بند «تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي»، باعتبارها إحدى المبادرات التنموية الاستراتيجية في المرحلة الأولى من خطة التنمية والتطوير للحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة.

إطار الرصد والتحليل:

يعتمد التقرير على رصد وتحليل مدى التقدم في تنفيذ المبادرة خلال العام 2025، عن طريق تتبع مجموعة من المؤشرات المرتبطة بكل مكون، كما يلي:

- قرارات مجلس الوزراء ذات العلاقة بالقطاع الزراعي ومكونات المبادرة.
- تدخلات الجهات الحكومية ذات العلاقة.
- الخطط والاستراتيجيات الحكومية المرتبطة بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية.
- المخصصات المالية والموازنات المرصودة لتنفيذ التدخلات ذات العلاقة.

منهجية إعداد التقرير:

- تطوير هيكلية التقرير المقترح بالتنسيق مع فريق (أمان).
- تطوير مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بالركائز الأربع وتصنيفها.
- جمع المعلومات ذات العلاقة من مصادرها المختلفة المتعلقة بالمؤشرات.
- استخلاص نتائج تتبع المؤشرات.
- إعداد المسودة الأولى.
- مناقشة المسودة الأولى من التقرير ضمن ورش عمل مع الأطراف ذات العلاقة، وتطويرها بناء على النقاش.
- إعداد المسودة النهائية من التقرير.
- اقتراح خطة ضغط ومناصرة لتنفيذ مكونات المبادرة.

مصادر المعلومات:

- التشريعات (القوانين والأنظمة) والإجراءات والقرارات الرسمية والحكومية التي تم اتخاذها والمتعلقة بالموضوع.
- المواقع الإلكترونية للمؤسسات العامة الفلسطينية، ومنظمات المجتمع الدولي، والمنظمات الدولية المختصة.
- المراجع والمصادر المكتبية من تقارير ودراسات وأوراق بحثية ذات علاقة بالموضوع.
- مقابلات فردية مع ذوي العلاقة والمختصين.

أطلقت الحكومات الفلسطينية، منذ العام 2022، أجندات إصلاحية شاملة، وأقرتها. واستمراراً لهذا المسار، أقرت الحكومة التاسعة عشرة مصفوفة إصلاح في نهاية العام 2024، وبدأت العمل على تنفيذها، بهدف استعادة الثقة بالمؤسسات العامة، وتحسين الحوكمة والعدالة العامة، مع التركيز، بشكل خاص، على إصلاح التشريعات والعمليات القضائية.

ومن ضمن القطاعات التي تم التركيز عليها في مصفوفة الإصلاح القطاع الزراعي الذي تعرض، وعلى مدار سنوات الاحتلال، إلى استهداف مباشر وممنهج. وقد تفاقم هذا الواقع، بشكل واضح، في ظل تداعيات حرب الإبادة على قطاع غزة، حيث عانى المزارعون -وما زالوا- من تحديات دائمة ومتصاعدة، وبخاصة في الأغوار والمناطق المصنفة (ج) و(ب) حسب اتفاقية أوسلو، نتيجة الاعتداءات المتكررة من جيش الاحتلال والمستوطنين، إلى جانب القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية. وهو ما جعل من العمل الزراعي تحدياً مستمراً أمام المزارعين في سبيل الحفاظ على سبل عيشهم وبقائهم في أراضيهم في ظل غياب السيادة على الأرض والأمن الغذائي المقيدة بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ضمن هذا السياق، تأتي المبادرة السادسة «تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي»، كجزء من المبادرات التنموية الاستراتيجية في المرحلة الأولى من خطة التنمية والتطوير للحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة،¹ كاستجابة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، ومحاولة لتعزيز مقومات الصمود، وبخاصة في ظل القيود المفروضة على الموارد الطبيعية والأسواق. كما تركز المبادرة على تطوير القطاع الزراعي باعتباره إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، وأداة مهمة لتعزيز الأمن الغذائي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

وتسعى الحكومة، من خلال هذه المبادرة، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي حددتها في الخطة، والتي تشمل زيادة الإنتاج، وتحسين إنتاجية المحاصيل الحقلية والعلفية واللحوم الحمراء، وتعزيز مشاريع مياه الري وتحسين توافرها وكفاءتها، وإعادة تأهيل الآبار الجوفية الزراعية. كما تشمل تحسين قدرة المزارعين والمجتمعات الريفية على الصمود، وتحسين الظروف البيئية وسبل العيش، وتسهيل الوصول الآمن إلى الأراضي الزراعية، إلى جانب دعم سبل عيش المجتمعات الريفية التي تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. كذلك تهدف المبادرة إلى تقليل الاعتماد على المنتجات الزراعية المستوردة، وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص عمل، وبخاصة لمن فقدوا عملهم داخل الخط الأخضر.²

ولتحقيق هذه الأهداف، تتضمن الخطة مجموعة من المكونات التي تسعى الحكومة من خلالها إلى تحقيق أهدافها. أبرزها زيادة الإنتاج المحلي للسلع الزراعية الاستراتيجية وتعزيز الأمن الغذائي، من خلال تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة ودعم صغار المزارعين. كما تشمل تطوير أنظمة الري المستدامة، وتحسين إدارة مياه الري من حيث العرض والطلب والكفاءة، في ظل محدودية الموارد المائية والقيود المفروضة على الوصول إليها، بما في ذلك التوسع في إعادة استخدام المياه المعالجة لأغراض الزراعة. كذلك تتضمن استعادة البيئة الزراعية من خلال مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، وحماية التنوع البيولوجي واستعادة المراعي، وتنفيذ برامج تشجير واسعة، وإعادة تأهيل الأراضي وبناء الطرق الزراعية. إضافة إلى ذلك، تشمل الخطة تدخلاً عاجلاً يهدف إلى دعم المزارعين المتضررين والمجتمعات الضعيفة، بما يضمن استمرارية الأنشطة الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي.³

وتجدر الإشارة إلى أن مكونات المبادرة السادسة، كما وردت في خطة التنمية والتطوير، تتقاطع، بشكل واضح، مع ما ورد في «الرؤية الوطنية للقطاع الزراعي» ضمن استراتيجية وزارة الزراعة للأعوام 2025-2027؛ سواء من حيث التركيز على زيادة الإنتاج، وتحسين إدارة الموارد المائية، أو استعادة البيئة الزراعية. ويعكس ذلك درجة من الاتساق بين التخطيط الحكومي العام والتخطيط القطاعي، بما يعزز وضوح الأولويات على مستوى السياسات العامة.⁴ وفي المقابل، يجب أن ينعكس هذا التقاطع، بشكل أوضح، على مستوى التنفيذ، بحيث لا تبقى هذه الأولويات في إطار التخطيط، وإنما تترجم إلى تدخلات أوسع وأكثر ترابطاً وقدرة على إحداث فرق ملموس في واقع القطاع الزراعي.

1 الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة. البرنامج الوطني للتنمية والتطوير المرحلة الأولى 2025-2026. 18 تشرين الثاني 2024.

2 المصدر السابق.

3 المصدر نفسه.

4 انظر: وزارة الزراعة. استراتيجية وزارة الزراعة 2025/2027 «المنعة والاعتماد على الذات»، ص 29.

البيئة العامة لتنفيذ المبادرة السادسة «تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي»

يأتي تنفيذ المبادرة السادسة في سياق سياسي واقتصادي وبيئي بالغ التعقيد، يفرض قيوداً حقيقية على قدرة الحكومة على ترجمة أهداف خطة التنمية والتطوير إلى تدخلات عملية متكاملة على أرض الواقع.

فعلى الصعيد السياسي والأمني، يستمر الاحتلال الإسرائيلي في فرض قيود مباشرة على الوصول إلى الأراضي الزراعية، لا سيما في مناطق (ج)، في ظل تصاعد متواصل لاعتداءات المستوطنين التي تقوض استقرار النشاط الزراعي. وتندرج هذه القيود ضمن توجه إسرائيلي أشمل يرمي إلى ترسيخ السيطرة على الأرض والموارد، وينسجم مع السياسات المرتبطة بالضم، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على مستقبل الزراعة الفلسطينية واستقرارها. ولا يقتصر أثر هذا الواقع على الإنتاج وحده، بل يمتد ليقيد قدرة المؤسسات الرسمية على التخطيط بعيد المدى، ويدفعها، في أغلب الأحيان، نحو تبني تدخلات ذات طابع طارئ على حساب النهج التنموي المستدام.

اقتصادياً، يتزامن تنفيذ المبادرة مع أزمة مالية مستمرة تعانيتها السلطة الفلسطينية جراء قرصنة أموال المقاصة وتراجع الإيرادات العامة، ما أضعف حجم الموارد المتاحة للقطاع الزراعي كباقي القطاعات بشكل ملموس. وفي ظل هذه المحدودية، استمر التوجه نحو الشراكات المحلية والتمويل الخارجي والمشاريع المدعومة من الجهات المانحة، غير أن ذلك أفرز تدخلات مقيدة بتوجهات تمويلية أو محدودة الأفق الزمني، بدلاً من أن تكون انعكاساً لرؤية وطنية متكاملة تستهدف تعزيز الاستدامة الزراعية.

على المستوى المؤسسي، يتسم تنفيذ المبادرة بتعدد الجهات المتدخلة في القطاع إلى جانب وزارة الزراعة كسلطة المياه، والهيئات المحلية، والشركاء المحليين والدوليين. وعلى الرغم من أهمية هذا التنوع، فإنه قد يُظهر إشكاليات جدية تتعلق بمستوى التنسيق وتكامل الأدوار، ما قد يفضي إلى تشتت الجهود بدلاً من تضافرها أو تدخل الصلاحيات.

أما على الصعيد البيئي، فيواجه القطاع الزراعي تحديات متشابكة تشمل شح الموارد المائية، وتدهور الأراضي، وتأثيرات التغير المناخي، وهي عوامل ترفع كلفة التحول نحو الزراعة المستدامة، لكنها تجعل هذا التحول، في الوقت ذاته، ضرورة استراتيجية. كما لا يمكن عزل أزمة المياه في السياق الفلسطيني عن أبعادها السياسية، إذ تحكم إسرائيل قبضتها على مصادر المياه استناداً إلى ترتيبات اتفاقية أوسلو، ما يضيق هامش قدرة الفلسطينيين على بناء بنية تحتية مائية مستقلة، أو استثمار مواردهم بالقدر الكافي.

محاور التقرير

يركز التقرير على رصد وتحليل تنفيذ مكونات المبادرة السادسة من برنامج التنمية والتطوير، التي تشمل:

1. زيادة الإنتاج المحلي للسلع الزراعية الاستراتيجية وتعزيز الأمن الغذائي، من خلال تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة في الأعلاف والمحاصيل الحقلية وإنتاج اللحوم الحمراء والحليب، من خلال التدخلات والأنشطة المختلفة التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج بطريقة مستدامة، ودعم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

2. تطوير أنظمة الري المستدامة وتشجيع ممارسات إدارة مياه الري الفعالة، من خلال إدارة العرض والطلب، وتحسين الكفاءة المالية والفنية للاستخدامات الزراعية، وذلك بالنظر إلى ندرة مياه الري المتاحة للزراعة والقيود المفروضة على الوصول إلى مصادر المياه، ودعم توفير مصادر مياه إضافية من خلال تطوير إعادة استخدام المياه المعالجة لأغراض الزراعة.

3. استعادة البيئة الزراعية ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي وحماية التنوع البيولوجي والملكية الوطنية للأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال برامج التشجير على نطاق واسع، واستعادة المراعي، فضلاً عن إعادة تأهيل الأراضي وبناء الطرق الزراعية.

4. الاستجابة العاجلة لضمان استمرارية الأنشطة الزراعية من أجل تقديم الدعم العاجل والفوري للمزارعين المتضررين والمجتمعات الضعيفة لضمان استمرارية الأنشطة الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي.

القرارات والتدخلات الحكومية الخاصة بخطة الإصلاح في القطاع الزراعي «تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي»

أولاً. زيادة الإنتاج المحلي للسلع الزراعية الاستراتيجية وتعزيز الأمن الغذائي

جدول رقم (1): القرارات والتدخلات الحكومية الخاصة بزيادة الإنتاج المحلي للسلع الزراعية الاستراتيجية وتعزيز الأمن الغذائي

#	القرار/التدخل	جهة القرار/التدخل ⁵	رقم الجلسة وتاريخها
1	الموافقة على المقترحات المقدمة من وزارة الزراعة للتعامل مع انتشار مرض الحمى القلاعية في المواشي.	مجلس الوزراء	اجتماع رقم (44) بتاريخ 2025/01/29
2	الموافقة على اتفاقية التعاون بين وزارة الزراعة في دولة فلسطين ووزارة الزراعة بجمهورية تشيلي، بشأن التعاون في القطاع الزراعي.	مجلس الوزراء	اجتماع رقم (٥٧) بتاريخ 2025/4/22
3	إضافة اتحاد الفلاحين إلى عضوية اللجنة الخاصة لإعداد آلية لتصدير التمور إلى الأسواق التركية (الكوتا التركية).	مجلس الوزراء	جلسة رقم (65) بتاريخ 2025/6/17
4	الاستماع الى إحاطة وزارة الزراعة الخاصة بشراء سلالات أغنام محسنة بهدف تحسين وتطوير السلالات المحلية.	مجلس الوزراء	جلسة رقم (65) بتاريخ 2025/6/17
5	أقر مجلس الوزراء المخطط الوطني التنموي المكاني الشامل 2050، ومن ضمنه قطاع الزراعة.	مجلس الوزراء	جلسة رقم (75) بتاريخ 2025/9/2
6	صادق مجلس الوزراء على اتفاقية بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبرنامج الغذاء العالمي لتنفيذ مسح ميداني متخصص حول تقييم الأمن الغذائي في الضفة الغربية.	مجلس الوزراء	جلسة رقم (79) بتاريخ 2025/9/30
7	اعتماد توصيات اللجنة الفنية لوضع آلية استيراد المنتجات الغذائية الزراعية، وبخاصة زيت الزيتون، التي جاءت بهدف دعم المزارعين والحفاظ على أرباحهم، وتمكين صمودهم وثباتهم في مزارعهم، لاسيما القريبة من الاستيطان، وبما يضمن وفرة المنتجات الأساسية في السوق الفلسطيني.	مجلس الوزراء	جلسة رقم (81) بتاريخ 2025/10/14
8	الموافقة على توصيات اللجنة الفنية لوضع آليات استيراد المنتجات الغذائية الزراعية، وبخاصة زيت الزيتون.	مجلس الوزراء	جلسة رقم (87) بتاريخ 2025/11/25
9	تسليم 14 طناً من تقاوي البطاطا المحسنة لصالح 22 مزارعاً لزراعة 64 دونماً في بردلا وعين البيضاء في الأغوار الشمالية.	وزارة الزراعة والإغاثة الزراعية	2025/12/30
10	توقيع اتفاقيات لصالح 31 مزارعاً بهدف تطوير وتحسين جودة إنتاج محصول العنب	وزارة الزراعة والإغاثة الزراعية	2025/10/19
11	تسليم مستلزمات زراعية وبيوت بلاستيكية لـ 30 مزارعاً في بيت لحم.	وزارة الزراعة ومؤسسة أريج	2025/9/23
12	توزيع مستلزمات إنتاج للحدائق البيئية في أبو العرقان.	وزارة الزراعة وجمعية الشبان المسيحية	2025/4/24
13	تسليم مستلزمات إنشاء معرّشات عنب لصالح 30 مزارعاً في مديرية جنوب الخليل	وزارة الزراعة والإغاثة الزراعية	2025/11/30
14	توزيع 20,400 كغم من البذار العلفي على 68 مستفيداً في الأغوار الشمالية.	وزارة الزراعة مع الاتحاد الأوروبي وائتلاف الحماية	2025/12/29

5 الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء الفلسطيني (بيانات الجلسات والقرارات من شهر كانون الثاني إلى شهر كانون الأول 2025): <https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal> Meeting و: <https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/Decree>، والموقع الرسمي لوزارة الزراعة على الفيس بوك من شهر كانون الثاني إلى شهر كانون الأول 2025: <https://www.facebook.com/Palestinian.Ministry.of.Agriculture>

#	القرار/التدخل	جهة القرار/التدخل ⁵	رقم الجلسة وتاريخها
15	متابعة مراحل تنفيذ تأهيل المشتل الزراعي لتعزيز توفير الأشغال ودعم المزارعين في المحافظات الجنوبية.	وزارة الزراعة	2025/7/30
16	توزيع 14 طناً من بذار الشعير لصالح 50 مزارعاً من مزارعي بلدة يعبد.	وزارة الزراعة، وبالشراكة مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي	2025/12/30
17	توقيع الدفعة الخامسة من اتفاقيات "مشروع الماب 2" بقيمة 7.5 مليون شيكل.	وزارة الزراعة	2025/11/12
18	إطلاق مشروع الشمول المالي الريفي في فلسطين.	وزارة الزراعة والاتحاد الأوروبي	2025/4/20
19	تطوير مختبر العروب المركزي للارتقاء بجودة الخدمات البيطرية لخدمة مزارعي المنطقة.	وزارة الزراعة والاتحاد الأوروبي	2025/6/4
20	توقيع اتفاقيات تعاون لتعزيز تحسين السلالات الحيوانية ونقل الأجنة.	وزارة الزراعة، وأكاديمية ريسبيكت، وجمعية النهضة الريفية	2025/10/8
21	إطلاق مشروع استراتيجي لدعم الثروة الحيوانية في شمال غرب القدس. تأهيل 150 حظيرة، وتقديم خدمات وحقائب بيطرية للمربين.	وزارة الزراعة والمركز الفلسطيني للتنمية	2025/8/13
22	وزارة الزراعة تنتهي من تقدير 3150 طناً من محصول البطيخ المزروع على مساحة 900 دونم في الأغوار الشمالية بهدف حماية المنتج الوطني.	وزارة الزراعة	2025/4/20
23	وزارة الزراعة توقع الدفعة الرابعة من اتفاقيات منح الاستثمار الزراعي ضمن برنامج MAP2 بقيمة 3 ملايين شيكل.	وزارة الزراعة	2025/10/29
24	سلسلة من الإجراءات التصويبية اتخذتها وزارة الزراعة لحوكمة قطاع التمر في فلسطين، وتنظيمه، وضبطه.*	وزارة الزراعة	2025/7/29
25	تنفيذ يوم حقلي تدريبي لصالح 30 مزارعاً من محافظة نابلس على تقليم أشجار الزيتون في ظل التغير المناخي.	وزارة الزراعة	2025/11/5
26	تسليم 85 مزارعاً معدات تصنيع ألبان في جنوب الخليل-دورا.	وزارة الزراعة و(FAO)	2025/1/7
27	الانتهاء من مبادرة الدعم الطارئ للرعاة وصغار المزارعين بمساعدة 2175 مزارعاً في الضفة الغربية.	وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمة (الفاو)	2025/4/15
28	توزيع 20 طناً من البذار على مزارعي الأغوار الشمالية لتعزيز الأمن الغذائي.	وزارة الزراعة ومؤسسة العمل ضد الجوع	2025/12/14

* من بين هذه الإجراءات تشكيل لجنة فنية دائمة تضم ممثلين عن الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة، لضمان التنسيق المشترك على مستوى السياسات والتطبيقات الميدانية. واعتماد دليل فني مرجعي موحد لعمليات تقدير إنتاج التمر، إلى جانب استثمارات محوكة تتضمن آلية تحليل موسمية ربعية، وتشكيل فرق ميدانية مختصة للكشف والتحقق من بيانات المزارع، باستخدام أدوات تحقق وتوثيق دقيقة، ما مكن من إجراء حصر شامل للمساحات المثمرة في نحو 500 مزرعة تمثل ما نسبته 85% من إجمالي المساحات المنتجة فعلياً. وأطلقت الوزارة نظاماً إلكترونياً محوكمًا خاصاً ببطاقات التسويق، يمكن من تتبع المنتج وتحديد مصدره وربطه بالمزارع، في خطوة تهدف إلى تعزيز النزاهة وضمان الجودة... وغيرها من الإجراءات التي ظهرت في كتاب موقع من وزير الزراعة بتاريخ 2025/7/29 بعنوان سلسلة الإجراءات التصويبية التي اتخذتها وزارة الزراعة لحوكمة قطاع التمر في فلسطين، وتنظيمه، وضبطه، على الصفحة الرسمية لوزارة الزراعة على الفيسبوك:

تشير المعطيات الواردة في الرصد إلى حضور ملحوظ لتدخلات حكومية وشبه حكومية تستهدف دعم الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي؛ سواء عبر قرارات مجلس الوزراء أو من خلال تدخلات وزارة الزراعة والشركاء المحليين والدوليين. وقد تنوعت هذه التدخلات لتشمل دعم مدخلات الإنتاج كتوزيع البذار المحسنة، وتوفير مستلزمات الإنتاج، فضلاً عن مشاريع تطوير الثروة الحيوانية، وتحسين السلالات، وإطلاق برامج تمويلية، ومنح صغيرة للمزارعين، لا سيما في المناطق الهشة.

ويبرز كذلك توجه نحو دعم بعض سلاسل القيمة الزراعية كالتمور والعنب، إلى جانب تنظيم استيراد بعض المنتجات، ما يعكس وعياً بأهمية حماية المنتج المحلي وتعزيز ربحية المزارعين. ويضاف إلى ذلك إدماج القطاع الزراعي ضمن المخطط الوطني المكاني الشامل 2050، في محاولة لربط القطاع برؤية تخطيطية بعيدة المدى.

كما تم رصد العديد من التدخلات على الموقع الرسمي للوزارة ذات التوجه نحو دعم الإنتاج المحلي للغذاء، وبخاصة في قطاعات اللحوم والحليب والأعلاف، مع دمج البعد الإرشادي والفني في عملية الدعم، وعدم الاكتفاء بالمساعدات المباشرة فقط، ضمن توجه أوسع لتعزيز الأمن الغذائي ودعم صمود المزارعين، وبخاصة في المناطق الريفية والهشة⁶.

غير أن المتمعن في هذه التدخلات يجد أنها تشير إلى أن الكثير منها يبقى في دائرة الدعم المباشر وقصير الأمد، وكثيراً ما يأتي في سياق مشاريع ممولة خارجياً أو مبادرات محدودة جغرافياً وضيقة على نطاق المستفيدين. وهذه التدخلات، على قيمتها، لا تعبر في جوهرها عن تحول هيكلي نحو زراعة مستدامة ومتصاعدة الإنتاج، بقدر ما تمثل استجابة للاحتياجات الآنية للمزارعين.

وهذا ما أكد عليه مدير عام العلاقات الدولية والإعلام في وزارة الزراعة، الدكتور محمود فطافطة، إلى أنه على الرغم مما حققته الوزارة من تقدم في بعض مجالات زيادة الإنتاج الزراعي، وبخاصة في قطاعات التمور والخضار واللحوم، فإن العديد من المعوقات لا تزال تحد من إمكانية تحقيق تقدم أكبر في مجالات أخرى. وأوضح أن ضعف التمويل نتيجة الحصار المالي الإسرائيلي، إلى جانب سياسات الاحتلال الإسرائيلي، بما تشمل من مصادرة للأراضي وتقييد الوصول إلى مساحات زراعية واسعة، تعيق التوسع الزراعي، وتحد من قدرة القطاع على التطور والاستدامة⁷.

كما نوه فطافطة إلى صعوبة تحقيق استدامة حقيقية في الأمن الغذائي في ظل غياب السيادة الفلسطينية على عناصر الإنتاج الغذائي، نتيجة القيود المفروضة بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي، وبخاصة فيما يتعلق بإنتاج واستيراد بعض الأسمدة والبذور، والحصول على بعض السلالات الحيوانية، ومدخلات الإنتاج الزراعي، إضافة إلى القيود المرتبطة بالاستيراد والتصدير والتحكم في المعابر، الأمر الذي يبقي القطاع الزراعي معتمداً، بدرجة كبيرة، على السياسات الإسرائيلية، وخاضعاً لقيود تحد من قدرته على تحقيق الاكتفاء والاستدامة الإنتاجية.

وعليه، يمكن القول بوجود تقدم جزئي في دعم الإنتاج الزراعي، يتجلى بصورة رئيسية في التدخلات المباشرة، وتعزيز قدرة بعض المزارعين على الصمود والاستمرار. إلا أن هذا التقدم يظل محدود الأثر قياساً بأهداف المبادرة المتعلقة بزيادة الإنتاج على النطاق الوطني، وتحقيق أمن غذائي مستدام. ويتجلى في هذا السياق انحراف نسبي عن الطابع الاستراتيجي للمبادرة، باتجاه تدخلات أقرب إلى الدعم الإغاثي أو التحسيني المؤقت والطارئ، دون أن يرافقها تحول حقيقي في بنية الإنتاج أو في السياسات الزراعية بعيدة المدى.

6 <https://www.moa.pna.ps/ar/news>

9 محمود فطافطة، مدير عام العلاقات الدولية والإعلام في وزارة الزراعة. مقابلة شخصية بتاريخ 2026/5/11.

ثانياً. تطوير أنظمة الري المستدامة

جدول رقم (2): القرارات والتدخلات الحكومية الخاصة بتطوير أنظمة الري المستدامة

#	القرار/التدخل	جهة القرار/التدخل ⁸	رقم الجلسة وتاريخها
1	ناقش مجلس الوزراء القراءة الأولى لمشروع تعديل نظام ترخيص حفر وتأهيل الآبار واستخراج المياه الجوفية.	مجلس الوزراء	جلسة رقم (65) بتاريخ 2025/6/17
2	تسريع إجراءات صيانة عدد من آبار المياه الحيوية بالتنسيق المشترك بين مختلف جهات الاختصاص، ومن ذلك صيانة إحدى الآبار الرئيسية في منطقة جنوب شرق نابلس، بالتعاون مع مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير.	مجلس الوزراء	جلسة رقم (72) بتاريخ 2025/8/12
3	المصادقة على مشروع تعديل نظام ترخيص حفر وتأهيل الآبار واستخراج المياه الجوفية ومقولة حفر الآبار.	مجلس الوزراء	جلسة رقم (88) بتاريخ 2025/12/2
4	إعادة تأهيل ثلاثة خزانات مياه من قبل وزارة الزراعة في طمون بسعة 500م ³ لكل منها بدعم من (UNDP)، ووحدة مياه جديدة في طمون/ طوباس بخطوط طولها 2 كم وخزان 1000 م ³ تخدم 400 دونم، بتمويل هولندي.	وزارة الزراعة بدعم من (UNDP)	2025/8/17
5	استلام وزارة الزراعة مشروع شبكات ري وبئر في قلقيلية يخدم 200 مزارع بتمويل الصندوق العربي، وتركيب خلايا شمسية «50K.W» لبئر في عزبة سلمان تخدم 100 مزارع بتمويل هولندي.	وزارة الزراعة بتمويل هولندي	2025/8/17

التقدم والانحراف

تشير المعطيات إلى جملة من التدخلات الحكومية المرتبطة بتحسين إدارة الموارد المائية في القطاع الزراعي، على صعيدي السياسات والتنفيذ. فعلى المستوى التشريعي، ناقش مجلس الوزراء وأقر تعديلات على نظام ترخيص حفر وتأهيل الآبار واستخراج المياه الجوفية، ما يعكس توجهها نحو تنظيم قطاع المياه وترشيد حوكمته.

وقد رافق ذلك اتخاذ إجراءات تتعلق بصيانة آبار المياه الحيوية، بما يكفل استمرارية توظيفها في خدمة النشاط الزراعي.

وعلى مستوى التنفيذ، تبرز تدخلات ميدانية من قبل وزارة الزراعة شملت تأهيل خزانات مياه وإنشاء وحدات وشبكات ري، إلى جانب إدخال حلول الطاقة المتجددة كالخلايا الشمسية لتشغيل بعض الآبار. وتكشف هذه التدخلات عن مساعٍ جديدة لتحسين كفاءة استخدام المياه وتوسيع نطاق الاستفادة منها في المناطق الزراعية.

وفي هذا الإطار، أسهمت المشاريع المنفذة في زيادة كميات المياه الزراعية المتاحة بنحو 2,225,603 أمتار مكعبة، كما تمت الموافقة على حفر 14 بئراً زراعية وتنفيذ 8 آبار منها فعلياً، إلى جانب حفر وإعادة تأهيل 101 بئر جمع بسعة إجمالية بلغت 5,603 أمتار مكعبة، وتركيب خطوط مياه ناقلة بطول 17,630 متراً. كما شملت التدخلات إنشاء شبكة ري بطول 3 كيلومترات وخزان مياه بسعة 200 متر مكعب في بلدة مسلية بمحافظة جنين، وإنشاء وتأهيل خزانات معدنية زراعية، بما ساهم في زيادة المساحات المروية بأكثر من 2,000 دونم، ورفع كفاءة استخدام المياه بنسبة تراوحت بين 20-25%.

⁸ الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء الفلسطيني (بيانات الجلسات والقرارات من شهر كانون الثاني إلى شهر كانون الأول 2025): <https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/Meeting>، والموقع الرسمي لوزارة الزراعة على الفيسبوك من شهر كانون الثاني إلى شهر كانون الأول 2025: <https://www.facebook.com/Palestinian.Ministry.of.Agriculture>

⁹ تم تجميع هذه البنود في هذه الخانة من خلال مراجعة الأخبار الرسمية لوزارة الزراعة على موقعها الرسمي على الإنترنت والفيسبوك.

بيد أن نطاق هذه الجهود يبقى محدوداً قياساً بحجم التحديات البنيوية التي يزرع تحتها قطاع المياه في فلسطين. فمعظم التدخلات المسجلة لا تعدو كونها مشاريع ضيقة الأثر، سواء من حيث المساحات المستفيدة أو أعداد المزارعين، ولا تتم عن تحول شامل في إدارة الموارد المائية على المستوى الوطني. يضاف إلى ذلك أن شريحة واسعة من هذه المشاريع تعتمد على التمويل الخارجي، ما يثير مخاوف حول ديمومتها وإمكانية تعميمها.

إلى جانب ذلك، أشار مدير عام العلاقات الدولية والإعلام في وزارة الزراعة، الدكتور محمود فطافطة، إلى أن سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على البنية التحتية والموارد الطبيعية، تمثل أحد أبرز المعوقات أمام تحقيق تقدم مستدام في هذا المجال. وأوضح أن العديد من التدخلات التي تنفذها الوزارة تتعرض، بشكل مباشر، إلى التدمير أو التعطيل من قبل الاحتلال، مستشهداً بقيام قوات الاحتلال بتجريف وتدمير ما لا يقل عن 25 ألف متر من الخطوط الناقلة للمياه في مناطق طوباس وأريحا وطولكرم، إضافة إلى الاعتداءات المتكررة على الرعاة ومنعهم من الوصول إلى مصادر مياه شرب المواشي، فضلاً عن تدمير عدد من الآبار الارتوازية¹⁰.

وفيما يتعلق بالمعوقات الفنية والموضوعية، أشار فطافطة إلى وجود فجوات في الخبرة والمعرفة الفنية في بعض المجالات المتخصصة، مثل إنشاء السدود والحصاد المائي، مستندلاً بتجارب السدود التي أنشئت في العوجا وبنى نعيم، حيث تم تجميع كميات كبيرة من المياه قبل أن تتسرب أو تختفي نتيجة عدم الإلمام الكافي بطبيعة الأراضي والتربة في تلك المناطق، إلى جانب القيود الإسرائيلية المفروضة على إدخال بعض المعدات والمواد اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع.

كما أشار إلى وجود بعض التداخل في الصلاحيات بين وزارة الزراعة وسلطة المياه، خاصة فيما يتعلق بملفات الترخيص، وحفر الآبار، وإعادة استخدام الآبار لأغراض بشرية وزراعية في الوقت ذاته. وبين أن الواقع السياسي والجيوسياسي القائم أوجد فجوة واضحة بين التخطيط والتنفيذ، الأمر الذي يحد من قدرة الوزارة على تحويل الخطط والتدخلات المقترحة إلى نتائج مستدامة على أرض الواقع¹¹.

إن ما تقدم؛ من تسليط الضوء على المعوقات والتحديات، يشير إلى وجود قيود هيكلية تتجاوز صلاحيات الحكومة وإمكاناتها، وفي مقدمتها السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه، الأمر الذي يحد من قدرة الحكومة على التوسع في حفر الآبار أو إنشاء بنية تحتية مائية مستقلة. وفي ظل هذه القيود، يبقى تحسين كفاءة استخدام المياه محدود الأثر، ما دامت السيطرة على الموارد المائية نفسها خارج القدرة الفلسطينية.

خلاصة القول، ثمة تقدم جزئي في هذا المكون يتجلى في تحسينات على صعيد البنية التحتية وكفاءة الاستخدام، غير أن هذا التقدم يقف دون مستوى التحول نحو أنظمة ري مستدامة الذي تتشده الخطة. وتتكشف هنا فجوة هيكلية عميقة بين طموحات المبادرة ومحدودية التنفيذ الفعلي، فرضتها القيود السياسية والمادية المتشابكة في قطاع المياه، ما يجعل تحقيق الاستدامة المائية في الزراعة هدفاً مكبلاً بالقيود أكثر منه مساراً مفتوحاً في ظل الظروف الراهنة.

10 فطافطة، مصدر سابق.
11 المصدر السابق.

ثالثاً. استعادة البيئة الزراعية ومكافحة التصحر

جدول رقم (3): القرارات والتدخلات الحكومية الخاصة باستعادة البيئة الزراعية ومكافحة التصحر

#	القرار/التدخل	جهة القرار/التدخل ¹²	رقم الجلسة وتاريخها
1	توزيع لفات سياج ضمن مشروع «تخضير فلسطين» في أريحا والأغوار.	وزارة الزراعة	2025/7/29
2	توزيع 52 لفة بلاستيكية لإعادة تأهيل البيوت المحمية في محافظة بيت لحم.	وزارة الزراعة ومؤسسة كير الدولية	2025/8/7
3	توقيع اتفاقيات لشق 11 كم طرق زراعية في محافظة طولكرم.	وزارة الزراعة والإغاثة الزراعية	2025/8/28
4	حملة تخضير بلادي في قراوة بني حسان وبروقين بمحافظة سلفيت.	وزارة الزراعة	2025/12/23
5	توقيع اتفاقيات لإنشاء 4 مشاهدات بمساحة 20 دونماً للتين الشوكي (الصبر) ضمن حملة تخضير بلادي.	وزارة الزراعة	2025/12/18
6	توقيع اتفاقيات تعاون لتعزيز تحسين السلالات الحيوانية ونقل الأجنة.	وزارة الزراعة، وأكاديمية ريسبيكت، وجمعية النهضة الريفية	2025/10/13
7	إطلاق مشروع لتمكين الشباب وإحياء الأراضي الزراعية بقيمة 4.8 مليون شيكل.	وزارة الزراعة والفاو	2025/12/29

التقدم والانحراف

تشير المعطيات إلى جملة من التدخلات الرامية إلى تحسين الواقع البيئي الزراعي، شملت إعادة تأهيل الأراضي الزراعية، وتوسيع برامج التشجير، ودعم البنية التحتية الزراعية من خلال شق الطرق الزراعية، فضلاً عن مبادرات لإعادة تأهيل البيوت البلاستيكية وحماية الأراضي عبر مشاريع السياج. كما برزت تدخلات استهدفت إحياء الأراضي الزراعية، وتمكين فئات بعينها، كالشباب، من الانخراط في العمل الزراعي، وتعزيز صمود المجتمعات الريفية.

ويعكس استمرار حملات من قبيل «تخضير فلسطين» توجهاً لدى وزارة الزراعة نحو تعزيز الغطاء النباتي واستعادة بعض مكونات البيئة الزراعية، إلى جانب التوسع في برامج حماية الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية. كما ظهرت جهود وزارة الزراعة وشركائها في تعزيز الزراعة الذكية مناخياً باعتبارها مدخلاً لحماية الموارد الطبيعية، وتقليل آثار التغير المناخي على القطاع الزراعي. وشملت هذه الجهود تطوير وتعميم نماذج وتقنيات وممارسات زراعية متكيفة مع المناخ، وحماية التنوع الحيوي، والحفاظ على الأصول الوراثية الطبيعية، إلى جانب تنفيذ تدخلات تهدف إلى الحد من التصحر والجفاف، وتعزيز القدرة على التأقلم مع التغير المناخي. فتضمنت التدخلات برامج لإدارة الغابات والمراعي، وتطوير المنتزهات والمحميات الطبيعية، بما يساهم في تعزيز الغطاء النباتي، والحد من تدهور الأراضي والحرائق، وحماية الأمن البيئي والغذائي. ومن بين هذه التدخلات، توزيع 325,500 شتلة حرجية على المزارعين والمؤسسات، بما ساهم في تعزيز الغابات المحلية، وزيادة الغطاء النباتي، إضافة إلى مساهمته في الحد من الانبعاثات الكربونية، وتقليل آثار التغير المناخي¹³.

وعلى الرغم من اتساع نطاق هذه التدخلات نسبياً وتنوعها، فإنها لا تزال أقرب إلى مجموعة مشاريع وبرامج متفرقة أكثر من كونها جزءاً من سياسة وطنية بيئية-زراعية متكاملة ذات أهداف طويلة المدى وآليات متابعة وتقييم واضحة. كما أن معظم هذه التدخلات ظل متمحوراً حول أنشطة تنفيذية وتحسينية موضعية، دون أن يقترب بإطار سياساتي شامل يعالج بصورة متكاملة قضايا إدارة الأراضي والموارد الطبيعية على المستوى الوطني بسبب القيود الإسرائيلية.

12 الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء الفلسطيني (بيانات الجلسات والقرارات من شهر كانون الثاني إلى شهر كانون الأول 2025): <https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/Meeting>، والموقع الرسمي لوزارة الزراعة على الفيسبوك من شهر كانون الثاني إلى شهر كانون الأول 2025: <https://www.facebook.com/Palestinian.Ministry.of.Agriculture>

13 وزارة الزراعة. وثائق وبيانات غير منشورة، تم الحصول عليها أثناء مقابلة وزارة الزراعة بتاريخ 2026/5/11.

وعلى الرغم من بروز بعض التدخلات النوعية المرتبطة بالتكيف المناخي وحماية الموارد الطبيعية، فإن المعطيات لا تظهر حتى الآن وجود معالجة شاملة للأسباب البنيوية العميقة المرتبطة بتدهور الأراضي والتصحر، بما في ذلك القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية، وضغوط التوسع العمراني، واستمرار التهديدات التي تواجه المناطق الزراعية، وهو ما يحد من الأثر بعيد المدى لهذه التدخلات.

ناهيك عن المعوقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي في هذا الجانب؛ إذ أشار الدكتور محمود فطافطة إلى عدم قدرة الوزارة على تنفيذ العديد من التدخلات المقررة نتيجة منع قوات الاحتلال للطواقم الفنية من الوصول إلى الأراضي المستهدفة، ومصادرة المعدات والآليات المستخدمة في تنفيذ المشاريع، إلى جانب اتباع سياسات وأوامر عسكرية تقضي بوضع اليد على الأراضي المحاذية للمستوطنات والشوارع الالتفافية، الأمر الذي يحد من قدرة الوزارة على تنفيذ مشاريع التأهيل والتطوير الزراعي في عدد من المناطق المستهدفة¹⁴.

خلاصة القول، يمكن ملاحظة وجود تقدم نسبي في هذا المكون من خلال تنفيذ مجموعة من التدخلات البيئية والمناخية والتحسينات المتنوعة. إلا أن هذا التقدم لا يزال محدود الأثر، ولم يصل، بعد، إلى إحداث تحول مستدام وشامل في واقع البيئة الزراعية. ويعود ذلك إلى أن معظم التدخلات المنفذة جاءت في إطار مشاريع وأنشطة متفرقة ذات طابع تنفيذي وتحسيني، أكثر من كونها جزءاً من سياسة وطنية متكاملة وطويلة المدى لمعالجة التحديات البيئية والزراعية بصورة شاملة ومستدامة.

14 فطافطة، مصدر سابق.

رابعاً. الاستجابة العاجلة لضمان استمرارية الأنشطة الزراعية

جدول رقم (4): القرارات والتدخلات الحكومية الخاصة بالاستجابة العاجلة لضمان استمرارية الأنشطة الزراعية

#	القرار/التدخل	جهة القرار/ التدخل ¹⁵	رقم الجلسة وتاريخها
1	تشكيل لجنة فنية لمتابعة ملف "جمعية البصة التعاونية متعددة الأغراض" التي توفى غالبية أعضائها، ولديها ممتلكات تقدر بحوالي 400 دونم في مناطق مصنفة "ج"، والتوجيهات لتحرك العاجل لحماية هذه الأراضي من المصادرة.	مجلس الوزراء	اجتماع رقم (47) بتاريخ 2025/02/18
2	توفير 260 ألف دولار لحفر وتشغيل بئر ارتوازية في بلدية عجة. مليون دولار لمشاريع طرق داخلية وزراعية «محافظة جنين».	مستشار رئيس الوزراء للصناديق العربية والإسلامية	جلسة رقم (59) بتاريخ 2025/5/5
3	دعم القطاع الزراعي في طولكرم عبر تكثيف برامج دعم المزارعين، وتوفير منح لـ 50 بئر تجميعية، وتوزيع الأسمدة والبذار وشبكات الري وغيرها من احتياجات المزارعين.	مجلس الوزراء	جلسة رقم (60) ¹⁶ بتاريخ 2025/5/12
4	المصادقة على توصيات لجنة دراسة ملف جمعية البصة التعاونية الزراعية متعددة الأغراض.	مجلس الوزراء	جلسة رقم (62) بتاريخ 2025/5/27
5	وجّه مجلس الوزراء جهات الاختصاص نحو تأمين المزيد من الموارد المالية كمخصصات طوارئ لتعزيز صمود المواطنين في المناطق المستهدفة، وبخاصة للقطاع الزراعي.	مجلس الوزراء	جلسة رقم (73) بتاريخ 2025/8/19
6	وجّه المجلس جهات الاختصاص نحو الوقوف عند احتياجات التجمعات البدوية التي تتعرض لاعتداءات متصاعدة من عصابات المستوطنين، وبخاصة مواصلة تقديم معززات الصمود من أعلاف ومدخلات زراعية.	مجلس الوزراء	جلسة رقم (90) بتاريخ 2025/12/16
7	تسليم 200 شتلة زيتون مكبر لإعادة تشجير الأراضي المتضررة في مخماس وسلوان، رداً على اعتداءات المستوطنين.	وزارة الزراعة	2025/10/29
8	وزارة الزراعة تفتد استجابة عاجلة لدعم مزارعي سعيير المتضررين من اعتداءات المستوطنين، من خلال توزيع أشغال زيتون بديلة، وتوثيق الاعتداءات تمهيداً لإعادة التأهيل.	وزارة الزراعة	2025/10/2
9	توزيع مستلزمات زراعية لصالح 309 مزارعين من مربي الثروة الحيوانية في جنين.	وزارة الزراعة ومؤسسة كير الدولية	2025/11/9
10	تسليم مشاريع سلاسل استنادية وخط ناقل للمياه في عقابا.	وزارة الزراعة ومعهد أريج	2025/12/15
11	توقيع اتفاقيات شراكة مع 46 مزارعاً من طوباس، بالتعاون مع المركز الفلسطيني، وتمويل من التعاون الألماني لدعم صمودهم.	وزارة الزراعة والتعاون الألماني	2025/5/13
12	تشغيل عدد من الفنين والعمال ضمن مشروع التشغيل الطارئ للتعافي المبكر في قطاع غزة والضفة الغربية، بهدف دعم التعافي واستمرارية الخدمات الزراعية.	وزارة الزراعة ووزارة العمل، بتمويل من منظمة العمل الدولية	2025/7/22
13	تنفيذ مشروع لدعم مربي الثروة الحيوانية في طوباس والأغوار الشمالية لصالح 34 مربياً.	وزارة الزراعة ومؤسسة أريج	2025/10/16
14	توقيع اتفاقيات لتأهيل بيوت بلاستيكية وبرك ترابية في طوباس والأغوار الشمالية.	وزارة الزراعة ومؤسسة أريج	2025/8/28
15	وزارة الزراعة تدعم التنمية الريفية في جنين عبر توقيع 27 اتفاقية منح زراعية صغيرة.	وزارة الزراعة	2025/4/26

15 الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء الفلسطيني (بيانات الجلسات والقرارات من شهر كانون الثاني إلى شهر كانون الأول 2025): <https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/Meeting>، والموقع الرسمي لوزارة الزراعة على الفيسبوك من شهر كانون الثاني إلى شهر كانون الأول 2025: <https://www.facebook.com/Palestinian.Ministry.of.Agriculture>

16 عقد هذا الاجتماع في مقر محافظة طولكرم لمناقشة احتياجات المحافظة الملحة والطائرة نتيجة العدوان الإسرائيلي العسكري على المحافظة ومخيماتها.

وتشير بيانات وزارة الزراعة الخاصة بالتدخلات الإغاثية في المحافظات الجنوبية (غزة) خلال العام 2025، إلى أنها نفذت، بالتعاون مع شركائها الدوليين، 18 مشروعاً زراعياً طارئاً بتمويل يقارب 12.5 مليون دولار أمريكي، استفاد منها، بشكل مباشر، نحو 3,000 مزارع وأسرة زراعية، إضافة إلى أكثر من 10,000 مستفيد غير مباشر من العمال الزراعيين والأسر الريفية. وتركزت التدخلات في محافظات خانيونس، ودير البلح، وغزة، باعتبارها مناطق أكثر قابلية للوصول، بينما بقيت المناطق الشمالية والشرقية أقل تغطية نتيجة صعوبات الوصول وحجم الدمار والتلوث البيئي. وأظهرت البيانات أن التدخلات الإغاثية والدعم النقدي المباشر استحوذت على النسبة الأكبر من الجهود المنفذة، مقابل حضور محدود نسبياً للمشاريع التأهيلية والبنوية ذات الأثر طويل المدى، في ظل فجوة تمويلية لإعادة الإعمار الزراعي الشامل تقدر بأكثر من 3.5 مليار دولار أمريكي¹⁷.

التقدم والانحراف

تعكس المعطيات الواردة في هذا المكون حضوراً مكثفاً للتدخلات الحكومية، عبر قرارات مجلس الوزراء وتدخلات وزارة الزراعة وشركائها، التي استهدفت، بشكل مباشر، تعزيز صمود المزارعين في مواجهة الظروف الطارئة. وقد تنوعت هذه التدخلات لتشمل تمويل مشاريع حفر الآبار، وإنشاء شبكات المياه، وشق الطرق الزراعية، إلى جانب تقديم منح زراعية صغيرة، وتوزيع مدخلات الإنتاج من بذار وأسمدة، وتنفيذ برامج تشغيل مؤقتة في القطاع.

وقد جاء جزء وازن من هذه التدخلات استجابةً مباشرةً لأوضاع ميدانية حرجية، لا سيما في المحافظات التي طالتها الاعتداءات والعمليات العسكرية كجنين وطولكرم، فضلاً عن دعم التجمعات البدوية والمناطق المهدة.

بيد أن هذا الحضور المكثف للتدخلات الطارئة يكشف، في الوقت ذاته، عن تحول لافِت في طبيعة العمل الحكومي داخل القطاع؛ إذ باتت الاستجابة للأزمات تمثل المحرك الرئيسي للتدخلات على حساب التخطيط بعيد المدى. فغالبية الإجراءات المسجلة تنتمي إلى منطق الإغاثة والتعافي المبكر، ولا تنتظم في مسار استراتيجي واضح يصب في تعزيز الاستدامة الزراعية كما تشهده المبادرة.

يضاف إلى ذلك أن هذه التدخلات، على أهميتها، تتسم في الغالب بالتجزئة والتوزيع الجغرافي المحدود، وترتبط بتمويلات ظرفية أو مشاريع آنية، ما يضعف قدرتها على توليد أثر تراكمي مستدام على مستوى القطاع. ويزيد من هذا الإشكال غياب الربط الواضح بين هذه التدخلات الطارئة، وسائر مكونات المبادرة، لا سيما تلك المتصلة بالإنتاج المستدام وإدارة الموارد.

وفي هذا السياق، أشار الدكتور محمود فطافطة إلى أن خطة تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي تحمل في جوهرها طابعاً تنموياً يهدف إلى تعزيز الاستدامة وبناء قدرات القطاع الزراعي. إلا أن الواقع الميداني والظروف السياسية والأمنية دفعت باتجاه تغليب الطابع الإغاثي والطارئ على جزء كبير من التدخلات المنفذة. وأوضح أن العديد من المخصصات التي كان من المفترض توجيهها لمشاريع تنموية مستدامة، جرى إعادة توجيهها نحو تدخلات عاجلة، من بينها توزيع أشغال زيتون بديلة لتعويض الأشجار التي تعرضت للاجتثاث والتدمير من قبل الاحتلال والمستوطنين في مناطق عدة؛ مثل المغير، وأبو فلاح، وغيرهما من المناطق المستهدفة بالاستيطان¹⁸.

خلاصة القول، يشهد هذا المكون تقدماً ملموساً من حيث حجم التدخلات ونطاقها، وبخاصة على صعيد دعم صمود المزارعين والتصدي للاحتياجات العاجلة، غير أن هذا التقدم يرافقه انحراف ملحوظ عن المسار الاستراتيجي للمبادرة نحو تركيز نمط إغاثي قصير الأمد، وهو ما يجسد انتقالاً فعلياً من منطق «التنمية المستدامة» إلى منطق «إدارة الأزمة»، وهو انتقال مبرر في ضوء السياق الراهن، لكنه يطرح، في المقابل، تحدياً جوهرياً أمام تحقيق أهداف المبادرة على المدى البعيد.

17 وزارة الزراعة. وثائق وبيانات غير منشورة.

18 فطافطة، مصدر سابق.

آليات إدارة بنود خطة الإصلاح وتمويلها

أشار مدير عام العلاقات الدولية والإعلام في وزارة الزراعة، الدكتور محمود فطافطة، إلى أن تمويل تنفيذ مكونات خطة الإصلاح «تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي»، يعتمد، بدرجة كبيرة، على الشركاء المحليين والدوليين، الأمر الذي يجعل تنفيذ بعض التدخلات مرتبطاً بأولويات الجهات المانحة وتوجهاتها. وعلى سبيل المثال، أوضح أن بعض الممولين يجمعون عن تمويل المشاريع في المناطق المصنفة (C)، كما هو الحال في برامج البنك الدولي، وهو ما يفرض قيوداً إضافية على تنفيذ التدخلات الزراعية في المناطق الأكثر استهدافاً وهشاشة¹⁹.

أما عن أدوات إدارة مكونات الخطة في الوزارة، فأشار الدكتور فطافطة إلى أنها تتم وفق التسلسل الهيكلي والاختصاصات المؤسسية، حيث تمر عملية اتخاذ القرار بمستويات عدة، تبدأ من الوزير، وصولاً إلى الإدارات المختصة. وأوضح أن عملية التخطيط تنطلق من المستوى المركزي في الوزارة، بمشاركة الإدارة العامة للتخطيط وإدارة المشاريع، فيما تتولى الإدارة العامة للعلاقات الدولية مهام حشد التمويل والتنسيق مع الجهات المانحة. أما تنفيذ التدخلات، فيجري من خلال التنسيق مع الإدارات الفنية المختصة ومديريات الزراعة في المحافظات، عبر لجان فرعية وتوجيهية وفنية واستشارية يتم تشكيلها بحسب طبيعة التدخل أو المشروع قيد التنفيذ²⁰.

19 فطافطة، مصدر سابق.
20 المصدر نفسه.

تعتمد الاستخلاصات الواردة في هذا التقرير على رصد وتحليل مجريات التنفيذ خلال العام 2025، باعتباره سنة مرجعية ضمن المرحلة الأولى من خطة التنمية والتطوير (2025-2026). وعليه، فإن هذه الاستخلاصات لا تمثل تقييماً نهائياً لمسار تنفيذ المبادرة، بقدر ما تعكس مؤشرات أولية عن اتجاه التنفيذ، يمكن البناء عليها في قراءة التقدم أو الانحراف خلال الفترة المتبقية من عمر الخطة. كما يسهم هذا الرصد المبكر في تقويم مسار التنفيذ، من خلال إبراز الفجوات والتحديات في وقت يسمح بالتدخل ومعالجتها قبل نهاية الإطار الزمني للخطة.

وفي ضوء ما توصل إليه التقرير، يتضح أن تنفيذ المبادرة السادسة لا يجري في بيئة مستقرة، بل في سياق ضاغط أعاد في العديد من المواقع تشكيل أولويات التدخل الحكومي. فبينما تركز الخطة على تعزيز الاستدامة وزيادة الإنتاج والاستثمار في البنية التحتية الزراعية، أشارت معطيات الرصد، في كثير من الأحيان، إلى الميل نحو التدخلات الإغاثية وقصيرة الأمد استجابة للضغوط القائمة، ما يعني أن هذا التحول يعتبر تكيفاً مع معطيات الواقع، أكثر مما هو انحراف عن المسار الاستراتيجي الذي رسمته الخطة، لا سيما أن الزراعة تمثل في هذا السياق أداة محورية لحماية الأرض وتعزيز الصمود في مواجهة سياسات الضم والاستيطان والتهجير.

وأخذاً بعين الاعتبار الاستنتاج العام الآنف ذكره، توصل التقرير إلى ما يلي:

أولاً. زيادة الإنتاج المحلي وتعزيز الأمن الغذائي

كشف الرصد عن جملة من التدخلات الفعلية على أرض الواقع لدعم الإنتاج الزراعي، تمثلت في توفير مدخلات الإنتاج وتنفيذ مشاريع موجهة لصغار المزارعين وعدد من القطاعات الإنتاجية. وصلت في بعضها إلى الاكتفاء الذاتي، بينما لم يُفَضَّ بعضها الآخر حتى الآن إلى زيادة مستدامة وملموسة في الإنتاج، ولم تسهم بالقدر المأمول في تعزيز الأمن الغذائي على نطاق واسع؛ إذ ظلت التدخلات، في الكثير منها، مرتبطة بمشاريع وبرامج منفصلة، بعيداً عن أن تكون جزءاً من منظومة إنتاجية متكاملة على المستوى الوطني بسبب المعوقات والاعتداءات الإسرائيلية وضعف التمويل.

ثانياً. تطوير أنظمة الري المستدامة وإدارة الموارد المائية

شهد هذا المجال تدخلات ملحوظة طالت حفر الآبار، وتأهيل شبكات المياه، وتحسين كفاءة الاستخدام الزراعي للمياه. إلا أن ما تحقق من إنجازات بقي دون مستوى الحاجة الفعلية، ولا يمكن فصل ذلك عن السياق المحيط، فالقيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى مصادر المياه والتحكم في البنية التحتية وتدميرها في بعض المواقع، تضيق هامش التقدم أمام الجهود الحكومية الرامية إلى بناء أنظمة ري مستدامة، أو التوسع في المشاريع المائية.

ثالثاً. استعادة البيئة الزراعية ومكافحة التصحر

تشير المعطيات إلى تنفيذ تدخلات متعددة في التشجير وتأهيل الأراضي وحماية الغابات والمراعي، فضلاً عن بعض المبادرات في مجال الزراعة الذكية مناخياً. بيد أن هذه التدخلات لا تزال تفتقر إلى الترابط والتعميم، تحت مظلة إطار وطني شامل يتصدى للتدهور البيئي الزراعي بأدوات علمية ومنهجية ومستدامة.

رابعاً. الاستجابة العاجلة لضمان استمرارية الأنشطة الزراعية

تظهر المعطيات حضوراً لافتاً للتدخلات الطارئة الرامية إلى دعم صمود المزارعين، والإبقاء على النشاط الزراعي، لا سيما في المناطق المتضررة والمهددة. لكن الطابع الإغاثي والآني بقي سمةً غالبية على كثير من هذه التدخلات، في حين ظل الربط بينها وبين مسار تنموي بعيد المدى يرسخ الاستدامة الزراعية محدوداً ومتعشراً.

خامساً. أثر القيود والاعتداءات الإسرائيلية على النشاط الزراعي

مثلت اعتداءات المستوطنين والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية، عاملاً مؤثراً وضاعطاً على استمرارية النشاط الزراعي. وتحمل المناطق المصنفة (ج)، والمناطق الأكثر هشاشة، العبء الأكبر من هذا الضغط. وعلى الرغم من وجود تدخلات حكومية سعت إلى دعم صمود المزارعين وتعويض جزء من الأضرار، فإن حجم هذه التدخلات بقي أضعف من أن يواجه اتساع الاعتداءات، أو يكسر حلقة القيود المتواصلة على الأرض والموارد.

التقييم العام

يتبين من عملية الرصد أن ثمة نشاطاً تنفيذياً ضمن المبادرة السادسة «تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي»، يتجلى في الدعم المباشر والاستجابة الطارئة وتحسين بعض مكونات البنية الزراعية. غير أن هذا النشاط لم يتحول بعد إلى رافعة لتغيير هيكلي حقيقي في القطاع، في ظل استمرار القيود السياسية وضعف التمويل، واعتماد جزء كبير من التدخلات على التمويل الخارجي، مع بقاء الطابع الإغاثي الأوضح في التنفيذ.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا التقييم يعكس واقع السنة الأولى من تنفيذ الخطة، ما يجعل الحكم على مدى نجاح المبادرة في بلوغ أهدافها البعيدة سابقاً لأوانه. فما تكشفه المؤشرات الراهنة هو ملامح المسار في مرحلته الأولى، لا تقييماً مكتملاً لنتائج المبادرة وأثرها المنتظر على القطاع الزراعي والأمن الغذائي.

أولاً. توجيه الجهود نحو حشد ضغط دولي فاعل لوقف اعتداءات المستوطنين على المزارعين والأراضي الزراعية، باعتبارها عاملاً مباشراً في تفويض استدامة القطاع الزراعي، وتقليص القدرة على تحقيق الأمن الغذائي. ويشمل ذلك الدفع باتجاه إدراج هذه الاعتداءات ضمن أولويات المتابعة الدولية، وتعزيز المساءلة حول آثارها على النشاط الزراعي.

ثانياً. ضرورة العمل على تطوير أدوات تمويل مستدامة للقطاع الزراعي تتجاوز نموذج المنح والمشاريع الطارئة، وذلك من خلال إنشاء صناديق وطنية أو ائتمانية مخصصة لدعم صمود المزارعين، وتوسيع برامج التمويل الزراعي منخفض الفائدة، وتشجيع الاستثمار التعاوني والمجتمعي، وبناء شراكات طويلة الأمد مع الجهات المانحة والمؤسسات التنموية، وذلك في ضوء القيود والحصار المفروضين على القطاع.

ثالثاً. زيادة الإنتاج المحلي وتعزيز الأمن الغذائي

توجيه الدعم الزراعي نحو برامج إنتاجية أكثر تكاملاً واستدامة، وربط التدخلات الزراعية بسلاسل القيمة الزراعية بما يعزز الإنتاج الوطني، ويسهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد.

رابعاً. تطوير أنظمة الري المستدامة وإدارة الموارد المائية

توسيع نطاق تطبيق أنظمة الري الحديثة وتعزيز استخدام المياه المعالجة، ضمن إطار وطني أكثر وضوحاً وتكاملاً لإدارة المياه الزراعية. في ظل القيود المستمرة على الموارد المائية، التي تحد من أثرها على تحقيق استدامة حقيقية في هذا المجال.

خامساً. استعادة البيئة الزراعية ومكافحة التصحر

تطوير برنامج وطني متكامل لإدارة الأراضي والموارد الطبيعية، يربط بين التشجير، وإعادة التأهيل، وحماية الأراضي ضمن رؤية موحدة.

سادساً. الاستجابة العاجلة وضمان استمرارية الأنشطة الزراعية

تعزيز الربط بين التدخلات الطارئة والمسار التنموي طويل الأمد، بما يحول الدعم الإغاثي إلى مدخل لتعزيز الإنتاج والاستدامة.

سابعاً. تعزيز حماية المزارعين في المناطق المستهدفة

تطوير تدخلات أكثر تكاملاً لحماية المزارعين في المناطق المتأثرة بالاعتداءات، بما يشمل تطوير إجراءات تربط بين الدعم الزراعي بالتوازي مع إجراءات تعزز استمرارية الوصول إلى الأراضي الزراعية كتخفيض رسوم اشتراك عدادات المياه في المناطق المهددة، واستثمار الأراضي الوقفية وأراضي الدولة في المناطق المهددة من خلال مشاريع توزع على الشباب وغيرها. ويأتي ذلك في ظل استمرار تأثير هذه الاعتداءات على النشاط الزراعي، ومحدودية الأثر الحالي للتدخلات في معالجة هذا التحدي بشكل مستدام.

- الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة. البرنامج الوطني للتنمية والتطوير-المرحلة الأولى 2025-2026، 18 تشرين الثاني 2024.
- وزارة الزراعة. استراتيجية وزارة الزراعة 2025/2027 "المنعة والاعتماد على الذات".
- الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء الفلسطيني (بيانات الجلسات والقرارات من شهر كانون الثاني إلى شهر كانون الأول 2025): <https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/Meeting> و <https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/Decree>.
- الموقع الرسمي لوزارة الزراعة على الفيسبوك من شهر كانون الثاني إلى شهر كانون الأول 2025: <https://www.facebook.com/Palestinian.Ministry.of.Agriculture>
- الموقع الرسمي لوزارة الزراعة على الإنترنت: <https://www.moa.pna.ps/ar>
- محمود فطافطة، مدير عام العلاقات الدولية والإعلام في وزارة الزراعة. مقابلة شخصية بتاريخ 2026/5/11.

قائمة الجداول

- جدول رقم (1): القرارات والتدخلات الحكومية الخاصة بزيادة الإنتاج المحلي للسلع الزراعية الاستراتيجية وتعزيز الأمن الغذائي.
- جدول رقم (2): القرارات والتدخلات الحكومية الخاصة بتطوير أنظمة الري المستدامة.
- جدول رقم (3): القرارات والتدخلات الحكومية الخاصة باستعادة البيئة الزراعية ومكافحة التصحر.
- جدول رقم (4): القرارات والتدخلات الحكومية الخاصة بالاستجابة العاجلة لضمان استمرارية الأنشطة الزراعية.



الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حالياً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

f @ X v in /AmanCoalition

